والفلاسفة من منع تعلق باقي الادراكات به تعالى ومن اقتصر عليها في المعالم على
هذين التفضيل قال ابن التلمساني وقد اورد عليها في الاربعين وغيره اسولة عن
برة واكثر وجوها بقوله وانا غير قادر على الجواب عنها فمن قدر على الجواب عنها
امكنه ان يتمسك بهذه الطريقة وقد نصرها جماعة من الفضلاء الجواب
عنها وكان شيخنا تقي الدين يقول ان بعضها لا يمكن الجواب عنه بما يشفي من
الغليل قال ابن التلمساني ونحن نشير اليها على وجه الاختصار وننبه على القوي
منها والضعيف وبالله التوفيق الاول منع ان الصحة حكم ثبوتي وجوابه ان
الصحة نقيضها لا صحة المحمول على الممتنع فالصحة امر ثبوتي لاستحالة تقابل
نقيضين الثاني سلمنا انه حكم ثبوتي لكن لا نسلم توقفه على مقتض وليس
كل حكم مفتقر الى مقتض فان صحة كون الشيء معلوما حكم ولا يفتقر الى مقتض
وجوابه انه لو لم يفتقر الى مقتض لعم تعلقه المعدوم والموجود وحيث لم يعم
اقتضى مقتضيا الثالث سلمنا توقفه على مقتض لكن لا نسلم صحة التعليل
اصلا فانه عند المتكلمين مبني على ثبوت الحال والواسطة بين الوجود والعدم
ولا نسلم ثبوت الواسطة كيف والشيخ الاشعري امام المذهب لا يقول بها
وينفي التعليل العقلي وهذا السؤال لازم للشيخ ولمن التزم مقالته في نفي
الحال ومن قال بها كالقاضي امكنه الاستدلال بها واجاب الشهرستاني
عنه بان الشيخ وان لم يقل بالاحوال فانه قائل بالوجوه والاعتبارات العقلية
فقد تصور العموم والخصوص وبرهن عليه بانه وان قال بالاعتبارات
العقلية فانه لم يقل بالتعليل ومنعه كيف بما تطلبون من اقسام المشترك
بين الجوهر والعرض الى سبب مبني على النزاع في احكام العلل العقلية وقلتم
ان الحدوث لا يكون علة لانه لا يعقل الا بشركة من العدم والعدم السابق يمانع
الوجود والعلة يجب مقارنتها للمعلول وصحة الرؤية امر ثبوتي والامر العدمي
لا يكون علة للامر الثبوتي ولا جزءا منها وقلتم ان الجوهر لا يصح ان يرى لجوهريته
ولا العرض لعرضيته لما يلزم منه من تعليل الحكم المتحد النوع بعلتين مختلفتين
وقلتم ان الجوهر لا يصح ان يقال رئي لانه على صفة خاصة من كون او لون لما يلزم
في ذلك من التركيب في العلة العقلية الرابع سلمنا صحة التعليل لكن لم
قلتم ان صحة الرؤية من احكام المعللة وقولكم في جوابه انه لو لم يتوقف

على مقتض

على مقتض لعم حكمه الموجود والمعدوم لا ينتج الا انه يتوقف على مقتض وهو اعم من العلة اذ قد
يكون شرطا كالحياة شرط لقيام العلم والقدرة والارادة بالمحل وليست علة لها
وهو قوي الخامس سلمنا صحة تعليلها لكن لا نسلم ان صحة الرؤية حكم مشترك فان
صحة كون الجوهر مرئيا مخالف لصحة كون السواد مرئيا ولو تماثلا وتماثلت ابصارا
هما فهو ... والاضافة اثر في المخالفة وجوابه ان صحة الرؤية بما هي صحة رؤية
لا تختلف بما انضاف اليه كما لا تختلف حقيقة العلم باختلاف متعلقاته السا
دس سلمنا انه مشترك ولكن لا نسلم امتناع تعليل الاحكام المتساوية بعلل مختلفة
فان الكونية مشترك ووجودها معلل بخصوصيات الاكوان وجوابه ان الاحكام العقلية
كالعالمية والقادرية لا تتميز باعتبار ذاتها وانما تتميز باعتبار موجباتها
من العلم والقدرة فلو عللنا العالمية بحقيقة تخالف العلم لزم قلب معقو
لها وذلك محال واما الكونية واللونية لخصوصيات الاكوان فمسلم والممنوع
كون الاخص علة للاعم السابع سلمنا ان المشترك لا بد له من علة
من علة مشتركة لكن لا نسلم ان الوجود مقول على الواجب والممكن بالا
شتراك المعنوي بل بالاشتراك اللفظي لان الكائن منها للواجب يحتاج
الى ... وبين التركيب في ذات واجب الوجود جل وعلا كيف ومذهب
الشيخ الاشعري انه مشترك بالاشتراك اللفظي وان وجود كل شيء هو
عين ذاته وعلى هذا فلا يلزم من كون وجودنا علة لصحة رؤيتنا ان يكون
وجود الباري علة لصحة رؤيته والجواب عسير على مذهب الشيخ و
جوابه على الجملة ان النزاع ان الوجود زائد على ماهية الموجود وان كان لا يفا
رقها وانه مقول على الموجودات بالاشتراك المعنوي بدليل صحة انقسامه
الى الواجب والممكن وصورة التقسيم لا بد وان يكون مشتركا ولا يلزم ان يكون
جنسا للاكوان مشتركا ذاتيا وهو ممنوع بدليل عدم توقف فهم الذات
على فهمه وهذا يتجه على اختيار الامام في الوجود ولا يتجه على راي من
يقول الوجود نفس الموجود وان لم يكن نفس ماهيته كالقاضي وامام
الحرمين الثامن سلمنا ان مفهوم الوجود مشترك لكن لا نسلم ان لا اشتراك
سوى الوجود والحدوث وحصره منخرم بالامكان او بالمركب منه ومن غيره
وهذا منع قوي والاعتماد على عدم الوجدان لا يفيد العلم ولا يمكن ابطال التعليل

Copyright © King Saud University